

والتيين بل قد يصح بالثبوت والاثبات جميعاً بمنزلة قيام لقاعد
وان اراد بان يكون اثبات الخاطب تلك الصفات التي فيها الكمال
كالقومو مشيراً بانتمائها إليها وهي التي يشتملها الكمال كالقيام
يكون هذا عنك كالمخاطب فيكون قسراً فهو ايضا فاسد
لجوز ان يكون انتماء الغير معلوماً من وجه اخر مثل ان يصح
به ويقول ما زيد لا قاعد وايضاً يجمع قولنا ما زيد لا اشاعرا
لم اعتقد ان كانت لاشاعرا من انقسام العصر لعدم التماثل بين
اشعرى لكتابتها بل انه لا شبهة لنا في كونه قسراً بل في انتماء
صاحب الختام والملاحض في عدم اشتراط هذا الشرط وانما
يقال لانه هذا شرط حسن قسراً لغيره من اللفظ بل
يا باه لفظ الايضاح ولو لم يرد فلا دليل عليه لانه لا يمتنع عدم حسن
قولنا ما زيد الا اشاعرا من اعتدله كاتبا لاشاعرا وكذا ما يقال
ان المراد الثاني في اعتقاد الخاطب ان يجمع في الوصف لان هذا
الاشتراط يكون ضاراً لانه قد علم ان قسراً لغيره الذي يستعد
فيه الخاطب لعكس عي شئت ما نفعه للكفر وتوفا ائتمه وايضاً
قد اعتبر صاحب المتنازع في قسراً لكون الخاطب معتقداً لعكس
فلا يصح قول المراد لانه لا يشترط في قسراً لغيره في الوصفين وانما
عدم اشتراط السكالي في قسراً لغيره عدم تماثل الوصفين بل في
على انه ادخل في قسراً لغيره في قسراً لغيره في قسراً لغيره في قسراً لغيره
في قسراً لغيره في قسراً لغيره في قسراً لغيره في قسراً لغيره في قسراً لغيره
بأحد المرادين المتضمنين لا يمتنع لكان باعها ولا اشتاعه

جيد

على

دليل على انتماء الخاطب

فكها وانه تصلح ثباتاً لغيره لافراد والافتتاح ثباتاً لغيره القين
من غير كس وللقصر والمذكور منها اربعة وقد يحصل القصر
بتوسط صير الفصل وتقرير المسند ويجوز ان يكون زيد مقصوداً
على القيام ومخصوصاً به وبما اسبب ذلك كما هم جعلوا القصر
الاصطلاح عبارة عن تخصيص يكون بطريقتين هذه الاربعة ويمكن
ان يجعل صير الفصل وتقرير المسند ايضاً من طرق القصر لكن ترك
ذكرها هنا لاختصاصها بالبين المسند لبيع القصر لهما فيها
سوق لا في العطف والتقديم فانها وان سبقا لهما فيما تعين
المستلزم والمسد كالعطف المذكورة ههنا وكان في قول المراد
منها ونها دون ان يقول الاول والثاني اية الهداية **اللفظ**
كقولك في قصص اي قصر الوصف على الصفة او انما زيد في كمال
او ما زيد كاتبا بل شاعراً كقوله في الامور ان يكون الوصف ثابتاً
هل المعطوف عليه والمقيد هو المعطوف عليه والثاني بالعكس فيه
اشعاراً وان عطف العطف للمعطوف اولاً وان سار حرف العطف
وانما كذا في ظاهر كلام المتنازع والايضاح في باب العطف انه يصلح
طريقاً للقصر ولم يذكر ههنا وقد اشترط الية كذا في بحث العطف
وقيل ما زيد قائم **القاعدة** ونقي القصور وان علم من اثبات القيام
بنياً تامة فانها كمن لم يعلم ضم كونه الخاطب معتقداً لعكس بطريق
القرينة لانه في هذا المعنى بخلاف مجرد الاثبات فانه خال من
هذه الدلالة وما زيد قائم بل قاعد وفي قسراً اي قصر الصفة
على الوصف **زيد شاعر لا غير وما زيد شاعر بل زيد** ويصح ان

والمسند